توقعات غير متفائلة تخيم على أسعار الذهب في 2014

بعد سلسلة من المكاسب استمرت 12 عاماً، غاب بريق المكاسب عن الذهب خلال العام الماضي 2013م فهل سيعاود الذهب موجة صعوده أم يواصل منحى الهبوط؟ تصعب الإجابة ولكن نظرة تاريخية على أسعار الذهب قد تعطينا بعض الإشارات حول الاتجاه المتوقع للأسعار.

مع بداية كل عام جديد تكثر التكهنات حول أداء السلع وعلى رأسها الذهب، الذي لطالما اعتبر ملاذاً آمناً ويجذب اهتمام المستثمرين الصغار والكبار. وفي عام 2014 توقعات عدة من المصارف الكبرى لمتوسط سعر المعدن الأصفر معظمها متشائمة لاسيما توقعات بنك يو بي اس التي تقف عند 1050 دولاراً للأونصة. من جانبه، كرديه سويس يقدر متوسط سعر الذهب عند 1180 دولاراً. أما تقديرات بنك باركليز فجاءت أكثر تفاؤلاً عند 1310 دولارات.

ويشير بعض المحللين، الذين يتوقعون موجة صعود للأسعار، ومن بينهم "كومرزبنك" إلى وجود عوامل ستدعم ارتفاع الذهب تشمل استمرار الطلب القوي من جانب الصين بحسب واستمرار الفوائد المتدنية في الولايات المتحدة وأوروبا.

وإذا ما أردنا النظر إلى أداء الذهب، على مدار الـ40 عاماً الماضية يمكننا تقسيمها إلى ثلاث حقبات: الأولى استمرت قرابة العقد، وانطلقت أوائل السبعينيات وشهدت تضاعف أسعار الذهب 17 مرة بنهاية عام 1980م، رافقتها نسب نمو منخفضة للاقتصاد في أميركا وأوروبا ومستويات تضخم ومعدلات بطالة مرتفعة.

وشهدت هذه الحقبة التخلي عن ارتباط الدولار بالذهب أو ما يُعرف بـ"gold standard" ما ألغى بدوره نظام بريتون وودز، إضافة إلى الحروب المتعددة من بينها حرب أكتوبر والثورة الإيرانية واحتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان.

الحقبة الثانية استمرت قرابة 20 عاماً، وشهدت تراجع أسعار الذهب بأكثر من 50% منذ مطلع عام 1981م حتى نهاية 2001م، وتخلل هذه الحقبة تحسن في الاقتصاد الأميركي واكتشافات جديدة لاحتياطيات الذهب، واتفاقية بين البنوك المركزية الأوروبية لتنظيم بيع الذهب.

أما الحقبة الثالثة فقد امتدت من مطلع 2002م حتى نهاية 2012م تضاعفت خلالها أسعار الذهب ست مرات، وتخللها أزمة الائتمان العالمية، وزيادة البنوك المركزية احتياطياتها من الذهب، الأمر الذي دفع الأسعار إلى أعلى مستوياتها تاريخياً فوق 1920 دولاراً للأونصة في سبتمبر 2011م.

وجاء عام 2013م لينهي 12 سنة من الارتفاعات المتتالية، حيث شهدت خلاله أسعار الذهب تراجعاً بـ28%، وجاء أدنى مستوى لأسعار المعدن الأصفر في يونيو عندما انخفضت إلى حدود 1180 دولاراً.

وتمثلت أبرز أسباب تراجع الذهب خلال 2013م، في إعلان رئيس الفيدرالي الأميركي بن برنانكي في يونيو عن جدول محتمل للتخفيف التدريجي من برنامج التيسير الكمي الذي أقره فعلياً في اجتماع ديسمبر، إضافة إلى الارتفاع القوي لأسواق وول ستريت، ومواصلة دول عدة في مواجهة خطر انكماش الأسعار ما يقلل من جاذبية الذهب كأداة تحوط ضد التضخم.

ويبقى أن ننتظر الأشهر المقبلة وما إذا سيتمكن الثيران أو الدببة من الأسعار في 2014م.

المصدر العربية نت

...رشـه !!

"الثورة الاقتصادي"

...لوكالات تخشى تقليد ماركاتها

...كميات من الذهب فتهبط الأسعار أو ...يؤدي لرفع الأسعار وخلال العام 2013م ...تراجع الذي سيطر على أونصة الذهب ...ن حوالي 1550 إلى 1250 دولارا حاليا. ...قدار العرض المحلي على الأسعار مطلقا ...لي يسمى في الأصل كسر أي يتعامل ... ويقوم الصاغة بصبه في قوالب ذات ...ار محدد ثم يعاد تشكيله وفقا لأشكال ...معينة.

...تجار الذهب مع المعروض في

...ترون كل ما يعرض عليهم بصفة يومية ...كميات تصل إليهم وهذه ليست مشكلة، ...اجهها في السوق المحلية أن هناك أياما ...وض حين يحجم الناس عن البيع مثل ...إن الطلب أكثر من العرض نتيجة أن ...م منخفضة فيرفضون البيع ويتجهون ...اد لدينا النقدية في حين ينقص المخزون

...عار الذهب خلال العام الجاري 2014م ؟

...ض الذي ساد عام 2013م يتوقع الكثير ...مرار أسعار الذهب في الهبوط، أما أنا ...أن يبدأ في الارتفاع التدريجي والحقيقة ...أساس تخضع للسوق الدولية ولا دخل ...العوامل المحلية هي أيضا غير مؤثرة إلا بمستوى بسيط جدا .

حجم

ما حجم تجارة الذهب في السوق اليمنية ؟

السوق اليمنية سوق واسعة نتيجة لأعداد السكان المرتفعة، ونحن حسب اعتقادنا أن حجمها بالمليارات لكن كرقم لا نمتلك أي بيانات رسمية بشأن حجمه وربما أن مصلحة الجمارك لديها الرقم لأن الواردات تتم بالبيانات الجمركية الرسمية .

ما الصعوبات التي تعرقل نمو سوق الذهب في اليمن؟

من أكبر الصعوبات التي تواجه الصاغة اليمنيين العيارات وضبطها، خصوصا تلك التي تأتي من جهات غير معروفة، وللحقيقة فإن دور الجمعية دور إيجابي وفعال في ضبط هذه العيارات وحماية السوق من الغش والتزييف ولنا تعاون وثيق مع هيئة المواصفات والمقاييس اليمنية وقد تمكنا من ضبط هذا السوق والالتزام بالمواصفات القياسية اليمنية الرسمية إضافة إلى اعتمادنا وتطبيقنا للموصفات الخليجية والتي تعد اليمنية جزءا منها

العمالة

***كم يقدر حجم العمالة اليمنية التي تستوعبها أعمال الصياغة ؟**

- تستوعب هذه المهنة مئات العمال والآن أصبح أكثر من 70% من العمال في هذه المهنة يمنيين ويعملون باحتراف ومهنية عالية ولهم إبداعات تملأ السوق اليمنية، ونحن نفتخر بأن هناك يمنيين مبدعين في التصميم والتشكيل لكن المشكلة أن الحقوق الفكرية لا تزال غير مطبقة في السوق ولهذا يصاب المبدعون من المصممين بالإحباط .

الملكية الفكرية

لا تتوافر بيئة لحماية إبداعات الصاغة اليمنيين

وتنظم حقهم الفكري في إنتاجهم من المشغولات الذهبية والأشكال الفنية من الحلي، فالسوق اليمنية لاتزال هي الوحيدة في المنطقة العربية حتي الآن لم تصلها حقوق الملكية الفكرية، ولاتزال سوقا يسودها العشوائية ولم تصل بعد إلى مستوى المنافسة والإبداع المكفول كحق للمبدعين. وفي الحقيقة السوق اليمنية تكتظ بمشغولات في غاية الروعة والإبداع ويمكن القول إنها تنافس الأجنبية إلا أنها لا تمتلك اسما أو ماركة تسجل باسمها فكل من وجد تصميما أو شكلا لدى صاحبه أو في مجلات أو غيرها يقوم بتقليده اليوم الثاني ولا يكون للمبدع والمصمم الذي أنتجه مثقال حبة من خردل من إبداعه وتصميمه وهذا ما يعيب هذه السوق ويجعل سبل تطوره صعباً.

وكما أسلفت لا توجد أي ملكية فكرية في السوق اليمنية تخص الذهب وهذا شيء يقلقنا ولهذا لا توجد وكالة أجنبيه تعمل في اليمن كماركة مثل لازوردي ومجلس الذهب العالمي وغيرها من الماركات العالمية والعربية لأن السوق اليمنية سوق مفتوحة تظهر فيها تقليد الأشكال بدون رقابة لكن العيارات والمواصفات مضبوطة فيها 100 %.

*** كيف تتعاملون في حالة نقص المعروض في السوق ؟**

- يتم استيراد كميات مناسبة لتغطية احتياجات السوق اليمنية وهي عبارة عن حلي مصنوع أو سبائك محددة الوزن، أما التصدير فهو محدود للغاية حيث إن السوق اليمنية لا تكفي نفسها لتصدر للخارج.

...وهو الآن بصدد الاقتراض لشراء ...إرجاعه لعمه.

...تراجع الذي يشهده سوق الذهب ...يون, عليهم الإسراع لشراء الذهب ...بل أن يرتفع.. فسوق الذهب غير ...ى أسعار مرتفعة وخيالية.

...ض أسعار الذهب فرصة لبعض ...يضا خسارة لدى كثير من كانزي ...تهم الظروف على بيع بعض ما ...لمواجهة ظروف المعيشة المتقلبة يوما بعد آخر.

عبدالعزيز علي القاسمي –سائق تاكسي- يقول إنه يعمل على التاكسي منذ أكثر من عشرة أعوام.. وخلال العشرة الأعوام عمل على توفير المال من خلال شراء حبوب جنيه ذهب.. إلا أنه قبل شهرين عمل حادث صدام بسيارته ولا يمتلك السيولة النقدية لتصليح سيارته مما اضطره إلى بيع بعض الذهب الذي يملكه لتصليح السيارة والعودة إلى العمل بها كونها مصدر دخله الوحيد.

وأضاف القاسمي: إن تراجع الذهب شكل لي خسارة كبيرة وأتمنى أن يعود الذهب كما هو لأقوم ببيعها واشتري أرضاً وأبنيها بدلا من الإيجار والتنقل من منزل إلى آخر.

أجّل الحج

أما سلطان عبدالله الحاشدي - موظف في شركة خاصة - فقد أجل فريضة الحج بسبب انخفاض سوق الذهب خلال العام الماضي وربما يؤجل هذا العام بسبب استمرار هذا الانخفاض.. والسبب أن ما يملكه من مال هو عبارة عن ذهب عمل على شرائه خوفا من تدهور العملة المحلية إلا أنه تفاجأ بانخفاض الذهب واستقرار العملة.

وأضاف الحاشدي: لقد اشتريت الذهب وسعر الحبة الجنية 85 ألف ريال.. والآن سعر الحبة تراجع إلى 59 ألف ريال.. والفارق كبير جدا إذا قمت ببيع ما لدي من ذهب سأخسر الكثير ولن أتمكن من أداء فريضة الحج.. وأتمنى أن يسهل الله لي أداء فريضة الحج هذا العام أو العام القادم.

أزمة

الأخ كمال أبو نجم - تاجر مواد بناء - يقول إن مر خلال أزمة 2011م بضائقة مالية مما اضطر إلى رهن بعض الذهب لدى أصدقائه مقابل إقراضه مبلغاً من المال.. ومع تراجع سعر الذهب لم أستطع بيعه لسداد المبلغ كون الذهب في الوقت الراهن لا يغطي المبلغ الذي اقترضته.. ولا زلت منتظر ارتفاع سعر الذهب أو تحسين دخل المحل حيث بدأ في الآونة الأخيرة تحسن في بيع مواد البناء كما كان عليه سابقا وسأعمل على تسديد الدين بمشيئة الله تعالى واسترجاع الذهب المرهون.

زينة وادخار

ويعتبر معدن الذهب من المعادن الثمينة التي يسعى محبو الجمال والأثرياء إلى اقتنائه وحفظه للتزين به وادخار الأموال كونه مادة سهلة الشراء والبيع في أي وقت وزمان.. لكنه يخضع للقيمة التداولية في السوق العالمية فأحيانا يرتفع إلى مستويات عالية وأحيانا أخرى ينخفض إلى أقل مستوى كما هو عليه الآن في الأسواق المحلية والعالمية.

احتياطي يقدر بأكثر من 100 مليون طن

الذهب ... ثروة اليمن القادمة

تمتلك اليمن الإمكانيات اللازمة لتصبح من أهم الدول المنتجة للمعادن الصناعية من الطراز العالمي ، واستغلال أمثل لثروة واعدة مثل معدن الذهب.

وبحسب نتائج الاستكشافات التعدينية فإن ما يزيد على 80% من مساحة اليمن تتواجد تحتها صخور رسوبية تكونت في بيئات جيولوجية متنوعة والتي من شأنها أن تؤدي إلى إمكانية تشكيل تجمعات كبيرة وهائلة من الرواسب والمعادن الصناعية والثروات المعدنية.

وطبقا لتأكيدات رسمية تستند لدراسات وأبحاث استكشافية فإن الذهب يحمل كل الإمكانيات اللازمة ليكون ثروة اليمن القادمة في حال استغلاله بشكل أفضل ، حيث يقدر احتياطي هذا الخام النفيس بأكثر من 100مليون طن منتشرة في 24موقعاً استكشافياً.

تحقيق / محمد راجح

يقول القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور عامر الصبري إن هناك العديد من العوامل المشجعة للاستثمار في قطاع المعادن، أهمها التنوع الجيولوجي الكبير في الوحدات الصخرية، الأمر الذي أدى إلى توفر مخزون كبير من الموارد المعدنية ذات المواصفات العالمية.

وتشير الدراسات ونتائج البحث والتنقيب إلى تواجد تمعدنات مهمة في اليمن منها الذهب، والرصاص، والزنك، والنحاس، والفضة، إضافة إلى وجود المعادن والصخور الصناعية بكميات كبيرة يتواجد معظمها في مناطق مأهولة مع وجود البنى التحتية التي تسهل عملية الاستثمار والاستغلال إضافة إلى تفرد اليمن على المستوى العالمي بوفرة أنواع أحجار البناء والزينة وبمواصفات عالية.

ويرى الصبري أن هناك ضرورة للاستخدام الصناعي للمعادن التي لا يزال استخدامها يتركز بشكل أكبر في الأعمال الصناعية الحرفية البسيطة ولا تعدو كونها أنشطة تعدين حرفية.

مؤكدا أن اليمن تمتلك ثروة هائلة من المعادن الصناعية يمكن استغلالها بشكل اقتصادي في العملية التصنيعية وإنتاج العديد من المنتجات الصناعية والمساهمة في تحفيز واستثمار قطاع المعادن الذي يمتلك مقومات هائلة لرفد الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة.

ثروة واعدة

يتحدث الدكتور عامر الصبري حول الذهب كثروة اقتصادية واعدة ، حيث يتواجد بنسب كبيرة تصل لنحو 20 جراماً من الذهب في الطن الواحد من الصخور الحاوية للذهب، وارتفاع معدلات "عروق الكوارتز" في بعض المناطق بشكل محدود جداً، منها عاهم، ووادي حرض و شرس بمحافظة حجة.

كما تنتشر احتياطيات الذهب في مناطق صبرين، اللوذ، ووادي عطف بالجوف ومناطق بمحافظة صنعاء وفي أبين، بالإضافة إلى تقدير الاحتياطي من الذهب في وادي مدن بحضرموت بنحو 678 ألف طن بدرجة 15 جرام ذهب في كل طن على صخور الأساس والبركانية والرسوبية المتحولة ، وأيضا على الصخور الجرانيتية المتداخلة.

ويشير الدكتور عامر إلى وجود احتياطي في منطقة الحارقة يقدر بـ39 مليون طن، بمحتوى يتراوح بين 1 و 1.65 جرام ذهب في كل طن صخور حاوية على الذهب، حيث تعتبر ذات جدوى اقتصادية مشجعة ومحفزة للمستثمرين.

ويكشف الصبري امتلاك اليمن احتياطياً كبيراً للذهب تنتشر في أكثر من 24 موقعا في العديد من المحافظات أهمها حضرموت وحجة والجوف وأبين وصعدة .

لافتا إلى أن مشاريع التعدين تأخذ وقتاً أطول لكن مردودها أكبر وتستوعب عمالة أكبر وتشكل دافعاً كبيراً للتنمية الاقتصادية.

وتمر عملية التنقيب عن الذهب بمرحلتين ، الأولى استطلاعية والثانية استكشافية، وتستغرق عملية البحوث الأولية حوالي 6 سنوات ، في حين تتم مرحلة الاستكشاف المعدني خلال مدة تتراوح ما بين 5 – 15 سنة، وتأخذ مرحلة التطوير 3 سنوات.

تهيئة

يرى خبراء ومختصون أن أهم شرط أساسي لتحقيق أي استثمار في قطاع التعدين بشكل عام يتمثل في وجود خطة فاعلة وإطار قانوني واضح وتشريعات تعدينية شفافة تنص على ضمان الحيازة وبيئة أعمال استثمارية وتجارية مناسبة يمكن التنبؤ بها وتشكل عاملاً حافزا لرؤوس الأموال والأعمال البحثية والاستكشافية.

ويؤكد الخبير الجيولوجي أحمد عبدالوهاب أن اليمن تتميز ببيئة خصبة للصخور والرواسب المعدنية ذات الجدوى الاقتصادية، ويشير إلى امتلاك بلادنا ثروة هائلة في مجال المعادن الصناعية التي يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في قيام نهضة صناعية متطورة في اليمن.

ويوضح أن هناك احتياطيات هائلة من هذه المعادن مثل الذهب يتواجد بشكل جغرافي واسع في جميع أجزاء العمود الطباقي في أنواع متعددة من الصخور.

ويؤكد أهمية وجود خطط فعالة وشفافة وإدارة مختصة بالإطار المؤسسي لإدارة التشريعات وكادر بشري يتسم بالكفاءة والفعالية والمعرفة يحمل نفس القدر من الأهمية وفق معايير الاستثمار.

كما تتطلب العملية إنشاء سجل تعديني الكتروني لتسهيل إجراءات تقديم الخدمات الاستثمارية فضلاً عن أهمية استحداث نظام لتسجيل التراخيص وتطوير أداء مكاتب التراخيص في المراكز الإقليمية وخصوصاً في المناطق التي تتميز بالثروات التعدينية واستحداث سجل عقاري موحد للتعدين.

خامات

يُعتبر قطاع الثروة المعدنية والصناعات الاستخراجية من أهم القطاعات الواعدة، حيث تظهر الدراسات الجيولوجية توفر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي ما زال أغلبها مدفوناً في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في مواقع وجود هذه الخامات نتيجة للعديد من المقومات القائمة في هذا الخصوص.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.